282 (د-25) التخفيف من آثار النزاع والاحتلال وعدم الاستقرار على التنمية في البلدان الأعضاء في الإسكوا

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تسترشد بنتائج مؤتمر القمة العالمي لعام 2005[1] التي تشدد على صلات الترابط بين التنمية، والسلام، والأمن، وحقوق الإنسان، التي يعزز بعضها بعضاً،

وإذ تذكر بقراريها 271 (د-24) المؤرخ 11 أيار/مايو 2006 بشأن تعزيز دور الإسكوا في معالجة آثار النزاع وعدم الاستقرار في إطار التنمية الاجتماعية والاقتصادية، و260 (د-23) المؤرخ 12 أيار/مايو 2005 بشأن التنمية والتعاون الإقليمي في ظل عدم الاستقرار،

وإذ تعرب عن بالغ قلقها إزاء استمرار الاحتلال، والعنف والتوتر السياسي والنزاع، وما يترتب على ذلك من آثار سلبية على التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان التي تعاني من النزاع وفي منطقة غربي آسيا ككل،

وإذ تدرك ضرورة زيادة الوعي بالأثر السلبي الذي يلحقه عدم الاستقرار بالتنمية، وضرورة الاضطلاع بعمليات تدخل جديدة لتعزيز القطاع العام والمجتمع المدني بهدف تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، رغم النزاع والتوتر السياسي،

وإذ تحيط علماً بتقارير الإسكوا التي ترصد وتحلل التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في البلدان المتأثرة بالنزاع، وبخاصة التقرير الذي يستعرض الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل[2]،

إذ تلاحظ بعين التقدير مختلف مبادرات بناء القدرات في البلدان المتأثرة بالنزاع التي كان الهدف منها تحسين المهارات الإدارية والحد من الفقر،

وإذ تلاحظ أيضاً الجهد الذي تبذله الإسكوا لتعبئة الموارد من خارج الميزانية وإقامة شراكة مع الجهات الفاعلة المحلية والإقليمية والدولية،

1- **ترحب** بإنشاء البرنامج الفرعي للتخفيف من آثار النزاع والاحتلال على التنمية في الإسكوا؛

2- **تدعو** البلدان الأعضاء إلى:

(أ) تكثيف جهودها الرامية إلى تعزيز قدراتها المؤسسية لمواجهة التحديات المتصلة بالنزاع والاحتلال؛

---

(1) قرار الجمعية العامة 1/60.

(2) قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 43/2006 وقرار الجمعية العامة 184/61.

(ب) دعم البلدان المتأثرة بالنزاع أو الاحتلال في سعيها إلى التصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية؛

3- **تطلب** من الأمانة التنفيذية للإسكوا:

(أ) تكثيف جهودها لزيادة مستوى الوعي بالآثار المحتملة للنزاع وعدم الاستقرار على التنمية؛

(ب) البناء على نجاح المبادرات التي تضطلع بها الإسكوا في البلدان التي تعاني من النزاع أو الاحتلال، وذلك من خلال تطوير الممارسات الفضلى وتبادلها وتكيفها لاستخدامها من قبل البلدان الأعضاء الأخرى؛

(ج) المساهمة في تطوير قدرات الموظفين الحكوميين خاصة في المجالات المتعلقة بالمهارات الإدارية والتخطيط الاستراتيجي؛

(د) مواصلة الجهود التي تبذلها في مجال تعبئة الموارد من خارج الميزانية للاضطلاع بأنشطة بناء القدرات وغيرها من الأنشطة؛

(●) تعزيز الشراكات مع المنظمات المحلية والإقليمية والدولية المعنية؛

4- **تدعو** الدول والجهات المانحة إلى دعم الإسكوا في مساعيها الرامية إلى التخفيف من أثر النزاع والاحتلال وعدم الاستقرار وانعكاساته الاجتماعية والاقتصادية؛

5- **تطلب** إلى الأمين التنفيذي أن يقدم إلى اللجنة في دورتها السادسة والعشرين تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار.